

فخ الديون يبتلع المصريين هل تحول الاقتراض البنكي إلى بديل قسري للدخل الشهري الضائع



الجمعة 19 يونيو 2026 12:00 م

كشفت بيانات البنك المركزي المصري عن ارتفاع إجمالي تمويلات الأفراد في السوق المحلية بنحو 94.6 مليار جنيه خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، لتصل محفظة القروض إلى 1.53 تريليون جنيه، في مؤشر يعكس عمق الأزمة المعيشية الخانقة

وبالتالي يأتي هذا الانفجار الائتماني في سياق سياسي واجتماعي متآزم، حيث تواصل السلطة سياسات الجباية التي سحقت الطبقة المتوسطة، وحولت المواطنين إلى رهائن لدى البنوك لتأمين أبسط احتياجات البقاء اليومية وسط تجاهل حكومي تام للانهايار الحاصل في مستويات المعيشة

كما أن الأرقام المفزعة التي أعلنها المركزي لا تمثل مجرد نمو مصرفي، بل هي صرخة استغاثة لملايين الأسر التي عجزت دخولها الحقيقية عن ملاحقة التضخم الجامح، مما دفعها للارتهان لديون طويلة الأجل تلتهم مستقبل أبنائها لتوفير الغذاء

لزيادة الطين بلة، استغلت البنوك العاملة في السوق هذه الفجوة المعيشية لتكثيف حملاتها التسويقية الشرسة، عبر إعادة هيكلة المنتجات الائتمانية وإغراء البسطاء بمزايا تمويلية وهمية، تهدف في جوهرها إلى تعظيم أرباح المساهمين على حساب أنات الفقراء والمعدمين والمحتاجين

لذلك يرى الخبير الاقتصادي وائل النحاس أن لجوء المصريين للاقتراض الاستهلاكي هو انتحار مالي إجباري، مؤكداً أن الدولة فشلت في حماية القوة الشرائية للعملة المحلية، مما جعل القرض هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لتدبير نفقات الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية

ومن ثم تشير التقارير الميدانية إلى أن الطلب على القروض الشخصية قفز بمعدلات غير مسبوقة تزامناً مع موسم الصيف، حيث اضطر المواطنون للاقتراض لمواجهة تكاليف التعليم والدروس الخصوصية والالتزامات الأسرية الطارئة التي لم تعد الرواتب الرسمية تكفيها أبداً

غير أن هذا التوسع في منح الائتمان الاستهلاكي يخفي وراءه مخاطر هيكلية مرعبة، إذ يحذر الخبراء من تحول المجتمع المصري إلى مجتمع مدين بالكامل، حيث تذهب أغلب الدخول لسداد الفوائد المركبة، مما يؤدي لركود تضخمي يضرب كافة قطاعات الأسواق

علاوة على ذلك، تسببت الضغوط الاقتصادية المتلاحقة في تغيير جذري لسلوك الإنفاق لدى المصريين، الذين باتوا ينظرون للقرض كحق مكتسب أو دخل إضافي، وليس كالتزام مالي يجب رده، وهو ما ينذر بكارثة اجتماعية كبرى عند التعثر الجماعي عن السداد

بناءً على ذلك، يؤكد الدكتور مصطفى شاهين أن الاقتصاد المصري أصبح مرتعناً بالكامل للديون، موضحاً أن سياسات الاقتراض لتمويل الاستهلاك لا تبني أوطاناً، بل تخلق عبئاً للمؤسسات المالية الدولية والمحلية التي تقتات بوضوح على أزمات الشعوب المقهورة والفقيرة

إضافة إلى ما سبق، يلاحظ المراقبون أن البنوك لم تعد تكتفي بتمويل السلع المعمرة، بل توسعت في تمويل احتياجات المعيشة، وهو ما يعكس انهيار العقد الاجتماعي الذي يفترض توفير حياة كريمة للمواطن دون الحاجة للاستدانة القهرية من المهد إلى اللحد

ونتيجة لهذا الوضع، تفاقمت ظاهرة تدوير الديون بين الأسر المصرية، حيث يتم سداد قرض بفتح ائتمان جديد، في حلقة مفرغة من الاستنزاف المالي الذي يغذي خزائن البنوك، بينما يغرق المواطن في وحل الفقر والاحتياج المستمر لسبولة نقدية غائبة

فضلاً عن ذلك، يرى الخبير الاقتصادي إيهاب محمود أن شركات التمويل الاستهلاكي تحولت إلى مفرمة تلتهم دخول المصريين، مشيراً إلى أن غياب الرقابة الحقيقية على الفوائد الفاحشة جعل من هذه القروض فخاً قاتلاً ينتهي غالباً في أروقة المحاكم والسجون

بالمقابل تتجاهل التصريحات الرسمية الجوانب الإنسانية الأساسية لهذا الارتفاع، وتكتفي بالحديث عن قوة القطاع المصرفي، متناسية أن هذه القوة مستمدة من امتصاص دماء الموظفين والعمال الذين لم يعد أمامهم سوى التوقيع الإجمالي على وصولات الأمانة البنكية

وعلى صعيد متصل، تسببت الارتفاعات المتتالية في أسعار السلع والخدمات في دفع شرائح كانت تعتبر مستورة إلى حافة العوز، مما جعل القرض الشخصي هو طوق النجاة الوحيد المتبقي لمواجهة متطلبات الحياة الصعبة التي تضاعفت تكاليفها عدة مرات مؤخراً

بينما يرى مراقبون أن الدولة تشجع هذا النمط الاستهلاكي القائم على الدين لتخفيف الضغط الشعبي المباشر عليها، عبر توجيه الغضب تجاه البنوك عند التعثر، بدلاً من محاسبة المسؤولين عن الفشل الذريع في إدارة الملف الاقتصادي والسيطرة على الأسواق

لكن الحقيقة المرة تشير إلى أن الاعتماد على الاقتراض كبديل للدخل هو حل مؤقت وقاتل، لأنه يقلص القدرة الشرائية المستقبلية بشكل دائم، ويجعل الأسرة المصرية عرضة لأي هزة اقتصادية قد تؤدي فوراً لفقدان السكن أو السجن بسبب المديونيات

تبعاً لذلك، تظهر بيانات البنك المركزي أن محفظة قروض الأفراد نمت بنسبة مخيفة، مما يعني أن البنوك باتت تفضل إقراض الأفراد بفوائد مرتفعة بدلاً من تمويل المشروعات الإنتاجية، وهو ما يكرس اقتصاداً ربيعياً طفيلياً لا ينتج قيمة مضافة حقيقية

في المقابل يواجه المقترضون شروطاً تعجيزية عند محاولة إعادة جدولة ديونهم، حيث ترفض المؤسسات المالية مراعاة الظروف القهرية التي يمر بها المواطن، وتستمر في فرض غرامات التأخير الظالمة التي تضاعف حجم الدين الأصلي في فترات زمنية قياسية جداً

واستناداً إلى الواقع، فإن الهروب إلى الأمام عبر التوسع في القروض الاستهلاكية يعكس حالة من اليأس الجماعي، حيث فقد المواطن الأمل في تحسن دخله الحقيقي، فقرر استهلاك مستقبله اليوم، وهو ما يمهد لانفجار اجتماعي وشيك لا يمكن التنبؤ بتوقيته

لاسيما وأن السياسات النقدية المتبعة تخدم فقط كبار المودعين والمساهمين في البنوك، بينما تترك صغار المقترضين يواجهون مصيرهم المجهول أمام آلة تحصيل لا ترحم، في ظل غياب تشريعات حقيقية تحمي المتعثرين من بطش المؤسسات المالية الضخمة والنافذة

وتأسيساً على ذلك، يشدد الخبراء على ضرورة وقف هذا النزيف الائتماني عبر إصلاحات اقتصادية حقيقية تضمن عدالة توزيع الدخل، وتوقف مسلسل التضخم الذي جعل من الراتب الشهري مجرد رقم لا قيمة له في مواجهة وحش الأسعار المتنامي يومياً

علوة على ما تقدم، فإن الاستمرار في هذا النهج سيؤدي حتماً إلى تآكل ما تبقى من الطبقة الوسطى، وهي صمام الأمان لأي مجتمع، مما يحول مصر إلى غابة من الديون، حيث يسيطر أصحاب المال على مصائر الملايين من الفقراء والمهمشين

بيد أن الحكومة لا تزال تروج لنجاحات وهمية في قطاع التجزئة المصرفية، متجاهلة أن كل مليار جنيه يضاف لمحفظة القروض يقابله آلاف القاصص الأساسية لأسر تفتتت، وأطفال حرموا من التعليم الأساسي لسداد أقساط القروض الشخصية والاستهلاكية المتراكمة بالتزامن مع ذلك، تزداد حدة الانتقادات الموجهة للبنك المركزي لعدم وضعه سقفاً لفوائد القروض الشخصية، مما ترك المواطن فريسة سهلة لجشع البنوك التي تتنافس في طرح عروض تمويلية براقة تخفي في طياتها شروطاً مجحفة ترهق كاهل المقترضين لسنوات

وإحفاقاً للحق، فإن المسؤولية تقع بالكامل على عاتق النظام السياسي الذي اختار الانحياز للمؤسسات المالية على حساب المواطن البسيط، وترك الأسواق نهباً للمحتكرين، مما جعل الاستدانة هي الخيار المر الوحيد للبقاء على قيد الحياة في هذه الظروف

وختاماً لهذا المشهد، يبقى السؤال المطروح هو إلى متى سيتحمل المصريون هذا العبء الثقيل، وهل ستفجر فقاعة الديون الشخصية في وجه الجميع قريباً، لتكشف عن هشاشة اقتصاد يقوم على استنزاف جيوب الفقراء لتمويل حياة الرفاهية للنخبة الحاكمة

إضافة إلى ذلك، يرى محللون أن غياب الرقابة البرلمانية الحقيقية على سياسات البنك المركزي أطلق يد المصارف في استنزاف مدخرات الأسر، مما خلق حالة من الاحتقان المكتوم الذي قد يتحول إلى احتجاجات شعبية واسعة النطاق ضد الغلاء والديون

وبالنظر إلى المستقبل، فإن الدولة مطالبة بمراجعة شاملة لمنظومة الأجور والأسعار، بدلاً من دفع المواطنين نحو مقصلة الديون التي تهدد السلم الاجتماعي، وتجعل من الاستقرار مجرد واجهة هشة تخفي وراءها بركاناً من الغضب والفقير المتراكم واليأس

ومن هذا المنطلق، يظهر أن التمويل البنكي في مصر لم يعد أداة للتنمية، بل تحول إلى وسيلة للسيطرة الاجتماعية والسياسية، حيث ينشغل المواطن بسداد أقساطه اللانهائية عن المطالبة بحقوقه المشروعة في حياة حرة وكريمة تليق بأدميته وكرامته

وفي نهاية المطاف، يبقى الرهان على وعي المجتمع بمخاطر هذا التوسع غير المدروس، وضرورة التكاتف لفرض سياسات اقتصادية بديلة تضع الإنسان قبل الأرباح، وتعيد الاعتبار للعمل والإنتاج كسبيل وحيد للخروج من نفق المديونية المظلم الذي يبتلع الجميع